IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
js.uokut.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي التاسع للعلوم الإدارية والاقتصادية - 2-3 مايو/ ايار 2026

انعكاسات تطبيقات الذكاء الاقتصادي على تنافسية بيئة الأعمال ودورها في تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

زكريا فاضل جودة [1]

انتساب الباحث
[1] العتبة العلوية المقدسة، العراق، النجف الاشرف، 24001

[1] zakizaky27@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2026

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الذكاء الاقتصادي في تحسين ملاءمة مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاقتصادات الوطنية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تأصيل المفهوم نظريًا وبيان أبعاده ووظائفه الاستراتيجية في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن تبني منظومات فعّالة للذكاء الاقتصادي يسهم في تقليص درجة عدم اليقين، وتحسين جودة القرار الاقتصادي، وتعزيز الشفافية والحوكمة، بما ينعكس إيجابًا على بيئة الأعمال والاستثمار.

ويعالج البحث العلاقة بين الذكاء الاقتصادي ومناخ الأعمال عبر تحليل إسهامه في دعم السياسات الاقتصادية، وتحسين الإطار المؤسسي، وإدارة المخاطر الاستثمارية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في سياق اقتصاد المعرفة والعولمة. كما يبرز البحث الأهمية الاستراتيجية للذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة، بوصفه أداة فاعلة في تحسين الصورة الاستثمارية، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ودعم مسارات التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويخلص البحث إلى أن الذكاء الاقتصادي لم يعد خيارًا تكميليًا، بل ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات التنافس الدولي، وأن فاعليته ترتبط بمدى تكامل أبعاده المعلوماتية والاستراتيجية والتنافسية، وبوجود إطار مؤسسي وتشريعي داعم لتوظيفه في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، مناخ الأعمال، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنافسية الاقتصادية

The Impact of Economic Intelligence Applications on Business Environment Competitiveness and Their Role in Attracting Foreign Direct Investment

Zakaria Fadel Joudah [1]

Affiliation of Author
[1] The Holy Alawiya Shrine, Iraq, Najaf Al-Ashraf, 24001

[1] zakizaky27@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Aug. 2026

Abstract

This study aims to analyze the role of economic intelligence in improving the suitability of the business environment and enhancing the attractiveness of national economies to foreign direct investment. It seeks to provide a solid theoretical foundation for the concept of economic intelligence by examining its dimensions and strategic functions in light of contemporary global economic transformations. The study is based on the assumption that the adoption of effective economic intelligence systems contributes to reducing uncertainty, improving the quality of economic decision-making, and enhancing transparency and governance, which in turn positively affects the business and investment environment.

The study explores the relationship between economic intelligence and the business climate by analyzing its contribution to supporting economic policies, improving the institutional framework, managing investment risks, and strengthening the competitiveness of the national economy within the context of the knowledge economy and globalization. It also highlights the strategic importance of economic intelligence at the state level as an effective tool for improving the country's investment image, attracting foreign capital, and supporting sustainable economic development pathways.

The study concludes that economic intelligence is no longer a complementary option but a strategic necessity imposed by the requirements of international competition. Its effectiveness depends on the integration of its informational, strategic, and competitive dimensions, as well as on the existence of a supportive institutional and legal framework that enables its effective use in improving the business environment and attracting foreign investment.

Keywords: Economic Intelligence, Business Environment, Foreign Direct Investment, Economic Competitiveness

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية كبيرة نتيجة التحولات في الاقتصاد العالمي، والانفتاح على أسواق جديدة، وتطور التكنولوجيا الحديثة، خاصة في مجالات المعلومات والاتصالات. وقد أدت هذه التحولات إلى زيادة حدة المنافسة بين الدول والمؤسسات الاقتصادية، وجعلت القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي السليم والمبني على معلومات دقيقة وسريعة أمرًا محوريًا لنجاح أي اقتصاد.

وبرز مفهوم الذكاء الاقتصادي كأداة استراتيجية تساعد الدول والمؤسسات على جمع المعلومات الاقتصادية، تحليلها، واستغلالها في صنع القرارات الاستراتيجية، بما يعزز قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، ويضمن تنافسيتها في الأسواق العالمية). لقد أصبح الذكاء الاقتصادي عنصرًا لا غنى عنه في ظل اقتصاد المعرفة والعولمة، حيث لم تعد القدرة على الإنتاج أو الموارد الطبيعية وحدها كافية لضمان التنمية المستدامة أو جذب الاستثمارات الأجنبية.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في كونه يقدم تحليلًا أكاديميًا متكاملاً لدور الذكاء الاقتصادي في تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات .كما أنه يسلط الضوء على الارتباط الوثيق بين المعلومات الاقتصادية الدقيقة، اتخاذ القرار الاستراتيجي، وتحسين المناخ الاستثماري، ما يجعله مرجعًا مهمًا لصانعي القرار الاقتصادي والباحثين والجهات الاستثمارية.

مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية المتزايدة للذكاء الاقتصادي، إلا أن العديد من الدول، وخاصة النامية، تواجه تحديات في تبني وتنفيذ منظومات ذكاء اقتصادي فعالة .وتشمل هذه التحديات القيود المؤسسية، ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة، نقص الكوادر المتخصصة، وغياب نظم معلومات متطورة، ومن هنا تنشأ إشكالية البحث الأساسية: كيف يسهم الذكاء الاقتصادي في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للدولة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف رئيسة، منها:

1. تحديد الإطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي وخصائصه وأبعاده الأساسية.
2. تحليل مراحل وآليات تطبيق الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات والدول.
3. دراسة أثر الذكاء الاقتصادي على تحسين مناخ الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية.
4. توضيح دور الذكاء الاقتصادي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
5. استعراض التجارب والنماذج الدولية واستخلاص الدروس المستفادة للدول النامية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة المراجع العربية والأجنبية الحديثة، وتحليل الأدبيات المتعلقة بالذكاء الاقتصادي، من أجل تقديم رؤية علمية دقيقة حول دوره في تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للذكاء الاقتصادي

تمهيد

أفرزت التحولات البنيوية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة واقعًا جديدًا لم تعد فيه الموارد الطبيعية أو رأس المال المادي وحدها المحدد الرئيس للتنافسية الاقتصادية، بل أضحت المعلومة والمعرفة والقدرة على تحليلها واستثمارها من أهم عناصر القوة الاقتصادية. وفي ظل هذا التحول، برز مفهوم الذكاء الاقتصادي بوصفه أحد المرتكزات الاستراتيجية الحديثة التي تعتمدها الدول والمؤسسات لمواجهة التحديات المتزايدة، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويهدف هذا المبحث إلى تقديم تأصيل نظري شامل لمفهوم الذكاء الاقتصادي، من خلال تتبع نشأته وتطوره، وبيان خصائصه وأبعاده، وتحليل علاقته باقتصاد المعرفة والعولمة، فضلًا عن إبراز أهميته الاستراتيجية في دعم اتخاذ القرار الاقتصادي وتحسين الأداء العام للاقتصاد.

مفهوم الذكاء الاقتصادي وجذوره النظرية

أولًا: الإطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي

يُعد الذكاء الاقتصادي من المفاهيم المركبة التي تجمع بين الاقتصاد والإدارة والاستراتيجية والمعلوماتية. وقد اتفق معظم الباحثين على أن الذكاء الاقتصادي لا يقتصر على مجرد جمع المعلومات، بل يتجاوز ذلك إلى تحليلها وتفسيرها وتوظيفها في دعم القرار الاستراتيجي.

ويعرّفه بأنه "عملية منهجية ومنظمة تهدف إلى جمع المعلومات الاقتصادية من مصادر متعددة، ومعالجتها وتحويلها إلى معرفة استراتيجية تسهم في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات والدول" [1].

كما أن الذكاء الاقتصادي يمثل "نظاما متكاملا لليقظة الاستراتيجية يعمل على استشراف التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وتحليل سلوك المنافسين، ودعم السياسات الاقتصادية الوطنية" [2] .

ثانيًا: النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي

يرتبط التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بمرحلتين أساسيتين:

1. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الدول الكبرى تولي أهمية خاصة للمعلومات الاقتصادية في دعم سياساتها الصناعية والتجارية.
2. مرحلة اقتصاد المعرفة، التي شهدت تطورا هائلا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ما أدى إلى تضخم حجم البيانات وتعقّد البيئة الاقتصادية.

وقد شهد المفهوم نقلة نوعية مع تقرير لجنة (Martre) في فرنسا سنة 1994، الذي أكد أن الذكاء الاقتصادي أصبح أداة استراتيجية لا غنى عنها في مواجهة المنافسة الدولية وحماية المصالح الاقتصادية الوطنية.

ثالثًا: التمييز بين الذكاء الاقتصادي والمفاهيم المتقاربة

يختلط مفهوم الذكاء الاقتصادي بعدد من المفاهيم الأخرى، أبرزها:

- إدارة المعرفة: التي تركز على تنظيم المعرفة داخل المؤسسة.
- اليقظة الاستراتيجية: التي تعنى برصد البيئة الخارجية.
- الاستخبارات الاقتصادية: التي غالبًا ما تُفهم في إطار أمني ضيق.

غير أن الذكاء الاقتصادي يتميز بشموليته، إذ يدمج هذه المفاهيم ضمن إطار واحد يخدم القرار الاقتصادي الاستراتيجي، وبأساليب قانونية وأخلاقية [3].

الخصائص البنيوية للذكاء الاقتصادي

أولًا: خاصية الشمول والتكامل

يتسم الذكاء الاقتصادي بكونه منظومة شاملة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والقانونية. فهو لا يكتفي بتحليل السوق، بل يمتد ليشمل تحليل السياسات العامة، والتشريعات، والاتجاهات الثقافية والاجتماعية المؤثرة في النشاط الاقتصادي.

ثانيًا: خاصية الاستمرارية والديناميكية

لا يعد الذكاء الاقتصادي نشاطا مؤقتا أو ظرفيا، بل هو عملية مستمرة تتطلب التحديث الدائم للمعلومات وتحليلها بشكل دوري، بما يسمح بمواكبة التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية.

ثالثًا: خاصية الاستباقية

تتمثل إحدى أهم خصائص الذكاء الاقتصادي في قدرته على استشراف المستقبل، من خلال تحليل الاتجاهات والتنبؤ بالمخاطر والفرص المحتملة، الأمر الذي يمنح صانع القرار ميزة تنافسية مهمة.

رابعا: خاصية دعم القرار

يُعد دعم القرار الاستراتيجي الهدف الجوهري للذكاء الاقتصادي، إذ يعمل على تقليص حالة عدم اليقين، وتقديم بدائل متعددة، وترشيد الاختيارات الاقتصادية على مستوى المؤسسة والدولة.

أبعاد الذكاء الاقتصادي ووظائفه الأساسية

أولًا: البعد المعلوماتي

يُعد البعد المعلوماتي الأساس الذي تقوم عليه منظومة الذكاء الاقتصادي، ويشمل:

- جمع البيانات من مصادر مفتوحة ومغلقة.
- التحقق من مصداقية المعلومات.
- تصنيفها وتحليلها وفق أهداف محددة.

ثانيًا: البعد الاستراتيجي

يرتبط هذا البعد بتوظيف المعلومات في رسم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بسياسات الاستثمار، أو التجارة الخارجية، أو التنمية الصناعية.

ثالثًا: البعد التنافسي

يهدف البعد التنافسي إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال:

- تحليل سلوك المنافسين.
- دراسة الأسواق الدولية.
- دعم الابتكار وتحسين الإنتاجية.

وأن التكامل بين هذه الأبعاد شرط أساسي لنجاح أي منظومة ذكاء اقتصادي فعالة [4].

الذكاء الاقتصادي في سياق اقتصاد المعرفة

أولًا: المعرفة كمورد استراتيجي

في اقتصاد المعرفة، لم تعد الثروة تقاس فقط بحجم الإنتاج المادي، بل بقدرة الاقتصاد على إنتاج المعرفة واستثمارها. ويُعد الذكاء الاقتصادي الأداة التي تسمح بتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية مضافة.

ثانيًا: الذكاء الاقتصادي والابتكار

يسهم الذكاء الاقتصادي في دعم الابتكار من خلال:

- رصد التطورات التكنولوجية.
- متابعة براءات الاختراع.
- تحليل اتجاهات البحث والتطوير.

الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية

أولًا: تحديات العولمة

فرضت العولمة الاقتصادية تحديات كبيرة على الاقتصادات الوطنية، من بينها:

- اشتداد المنافسة الدولية.
- تسارع حركة رؤوس الأموال.
- زيادة مخاطر الأزمات الاقتصادية.

ثانيًا: الذكاء الاقتصادي كأداة لمواجهة العولمة

في مواجهة هذه التحديات، برز الذكاء الاقتصادي كوسيلة استراتيجية تسمح للدول بتحسين قدرتها التفاوضية، وحماية مصالحها الاقتصادية، وتعزيز جاذبيتها الاستثمارية [5].

الذكاء الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار الاقتصادي

يعد الذكاء الاقتصادي من الركائز الحديثة الداعمة لفعالية اتخاذ القرار الاقتصادي، لما يوفره من أدوات منهجية لجمع المعلومات وتحليلها واستثمارها بصورة استراتيجية، إذ يسهم في تقليص حالة عدم اليقين التي تحيط بالقرارات الاقتصادية، عبر رصد المتغيرات الداخلية والخارجية، واستشراف الفرص والتحديات المحتملة في البيئات الاقتصادية المتغيرة، ومن هذا المنطلق، يمثّل الذكاء الاقتصادي إطارا معرفيا وعمليا يعزز رشادة القرار الاقتصادي، ويدعم صانعي السياسات والمؤسسات في توجيه الموارد بكفاءة وتحقيق أهداف التنمية والتنافسية.

أولًا: ترشيد القرار الاقتصادي

يساعد الذكاء الاقتصادي على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وتحليل علمي، ما يقلل من احتمالات الخطأ ويعزز كفاءة السياسات الاقتصادية.

ثانيًا: الذكاء الاقتصادي والحوكمة الاقتصادية

يرتبط الذكاء الاقتصادي ارتباطا وثيقًا بمبادئ الحوكمة الرشيدة، ولا سيما الشفافية، والكفاءة، والمساءلة، وهو ما ينعكس إيجابا على مناخ الأعمال.

الأهمية الاستراتيجية للذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة

يمثل الذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة:

- ركيزة أساسية للأمن الاقتصادي.
- أداة لتحسين صورة الدولة الاستثمارية.
- وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.
- عاملًا حاسمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد أثبتت الدراسات أن الدول التي طورت منظومات وطنية للذكاء الاقتصادي استطاعت تحسين ترتيبها في مؤشرات التنافسية العالمية وجاذبية الاستثمار [2].

وخلص هذا المبحث إلى أن الذكاء الاقتصادي يشكل الإطار النظري الذي تقوم عليه سياسات تحسين مناخ الأعمال وتعزيز

جاذبية الاستثمار. وهو مفهوم استراتيجي متعدد الأبعاد، تفرضه متطلبات اقتصاد المعرفة والعولمة، ويُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

دور الذكاء الاقتصادي في تحسين مناخ الأعمال

يمثل تهيئة البيئة الاستثمارية شرطا جوهريا لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتهيئة مناخ الأعمال باعتباره من أهم محددات التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا السياق، يُعد الذكاء الاقتصادي أداة استراتيجية مركزية، إذ يُمكّن صانعي القرار والمستثمرين من فهم دقيق للمعطيات الاقتصادية، وتقييم المخاطر، واستشراف الفرص قبل اتخاذ القرار الاستثماري، بدلًا من الاعتماد على الحدس أو المعلومات غير المؤكدة.

وقد وجدت دراسات حديثة أن تطبيق أنظمة الذكاء الاقتصادي يعمل على تحسين جودة المعلومات المتاحة حول بيئة الأعمال، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة لدى المستثمرين وتقليل كلفة الدخول إلى الأسواق [6]، وفي هذه الدراسة، يشير الباحثون إلى أن الذكاء الاقتصادي يوفر تحليلات متقدمة حول المنافسين، ونقاط القوة والضعف، والظروف التنظيمية، وهي عناصر أساسية في صياغة استراتيجيات الاستثمار المستدامة [6].

وتشير الأدبيات أيضا إلى أن الذكاء الاقتصادي يمكن الجهات الحكومية من تحديد العوائق التنظيمية والبيروقراطية التي تعترض المستثمرين، ومن ثم اقتراح حلول عملية لتحسين بيئة الأعمال، فيصبح ذلك جزءا من السياسات الاقتصادية الوطنية الداعمة للاستثمار، ويمكن القول إن الذكاء الاقتصادي لا يقتصر دوره على توجيه المستثمرين فحسب، بل يمتد ليكون وسيلة لتهيئة السياسات التنظيمية الملائمة للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

الذكاء الاقتصادي ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات والدول

تُعدّ القدرة التنافسية من أهم المؤشرات التي تعكس مدى نجاح الاقتصادات في عالم اليوم، إذ لم تعد المنافسة مقتصرة على المنتجات والخدمات فحسب، بل امتدت لتشمل البنى الاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية التي تتحكم في أداء المؤسسات والدول. وفي هذا الإطار، يرتبط الذكاء الاقتصادي ارتباطًا مباشرًا بتعزيز القدرة التنافسية، لأنه يوفر منظومة معلوماتية واستراتيجية تساعد على فهم البيئة التنافسية وتحليل تحولات السوق واستشراف التهديدات والفرص بما يدعم اتخاذ القرار الاقتصادي الفعّال [5].

وتؤكد الأدبيات أن الذكاء الاقتصادي يُستخدم لتحليل البيانات الداخلية والخارجية ذات القيمة، ما يساعد المؤسسات على تحديد الفرص المتاحة وتجنّب التهديدات المحتملة في السوق[7] ، وتؤسس تطبيقات الذكاء الاقتصادي لفهم أعمق لبيئة الأعمال من خلال رصد التغيرات المستمرة في الأسواق، وتحليل تحركات المنافسين، وتقييم التهديدات الأجنبية والإقليمية، وهو ما يساعد صانعي القرار على تطوير استراتيجيات تجعل المؤسسات أكثر قدرة على المنافسة داخل الأسواق الوطنية والدولية [4] .

كما أن الذكاء الاقتصادي يساهم في تحسين عمليات التخطيط الاستراتيجي والابتكار التنظيمي، مما يعزز جودة الأداء المؤسسي ويُسهم في تنمية القدرات التنافسية طويلة الأمد. لذلك تعتبر الدول والمؤسسات التي تعتمد منظومات ذكاء اقتصادي متقدمة في موقع أفضل لمواجهة تحديات المنافسة العالمية، مقارنةً بتلك التي تتجاهل أهمية هذا العنصر الحيوي.

أدوات الذكاء الاقتصادي في تحسين مناخ الأعمال

ويعتمد الذكاء الاقتصادي في تنفيذ مهامه على مجموعة من الأدوات التحليلية المتقدمة التي تساعد المؤسسات والدول على جمع ومعالجة المعلومات الاستراتيجية وتحويلها إلى قرارات فعّالة. ومن أبرز هذه الأدوات:

- تحليل :SWOT وهو من الأدوات الأساسية في التشخيص الاستراتيجي، إذ يُستخدم لتحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، ورصد الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، بما يساهم في بناء استراتيجيات واقعية تعزز القدرة التنافسية وتحقيق الأهداف التنموية [7].
- نماذج القوى الخمس لبورتر: تُستعمل لتحليل المنافسة في الأسواق وتحديد مصادر النفوذ التي تسيطر على البيئة الاقتصادية، مما يمكن الجهات من وضع سياسات تستفيد من الفرص وتحدّ من المخاطر.
- نماذج التنبؤ الاستراتيجي: تعمل على تحليل البيانات التاريخية والمتغيرات المستقبلية للوصول إلى تقديرات حول اتجاهات السوق المستقبلية، ما يساعد على اتخاذ قرارات سريعة وفعّالة في وجه حالة عدم اليقين.

وتظهر الدراسات أن غياب أحد هذه الأدوات أو ضعف توظيفها يؤدي إلى ضعف منظومة الذكاء الاقتصادي في دعم القرارات الاستراتيجية، مما ينعكس سلبًا على فعالية السياسات المؤسسية ويحدّ من قدرة الدولة على تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات [3].

الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية

فرضت العولمة سياقًا تكنولوجيا واقتصاديا جديدا يتسم بارتفاع مستوى المنافسة وانفتاح الأسواق على بعضها البعض، ما جعل من الضروري للدول والمؤسسات تبني أطر ذكاء اقتصادي قادرة على المحافظة على المصالح الاقتصادية الوطنية والتنافسية في ساحة عالمية مفتوحة.

أن العولمة تحدث تغيرات سريعة في أنماط المنافسة، وفي متطلبات الاستثمار، وفي حركة رؤوس الأموال، مما يستوجب وجود نظام ذكاء اقتصادي يقوم برصد هذه التغيرات وتحليل تأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الوطني [6]، كما أن الدول التي لا تواكب هذا التطور في منظومات الذكاء الاقتصادي قد تواجه تراجعًا في موقعها التنافسي وجاذبيتها للاستثمار الدولي في ظل الاقتصاد العالمي المفتوح، إذ تصبح القرارات الاقتصادية فيها أقل قدرة على التعامل مع المتغيرات العالمية المفاجئة [2] .

ويمثل الذكاء الاقتصادي في ظل العولمة وسيلة حماية اقتصادية واستراتيجية، تُمكّن الدولة من التعامل مع المخاطر الناشئة، والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الدولية، مع الارتقاء بجودة السياسات الاقتصادية التي تدعم التنمية المستدامة.

الذكاء الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار الاقتصادي

يُعد دعم القرار من الوظائف الأساسية للذكاء الاقتصادي، إذ يساعد على تقليص حالة عدم اليقين المرتبطة بالقرارات الاقتصادية، ويمنح صانعي القرار القدرة على اتخاذ خيارات مبنية على معلومات موثوقة، بدلًا من الاعتماد على الحدس أو الخبرات التقليدية [3].

وقد أشارت الدراسات إلى أن القرار المرتكز على منظومة ذكاء اقتصادي متكاملة يكون أكثر قدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة أو الدولة، وأقل عرضة للمخاطر الاقتصادية المفاجئة، خاصة في الأوقات التي تتسم بتقلبات الأسواق وعدم اليقين العالمي [4] .

ويساهم الذكاء الاقتصادي في تعزيز حوكمة السياسات العامة من خلال توفير معلومات دقيقة وشفافة تساعد على تحسين جودة القرارات، وزيادة ثقة المستثمرين في القرارات الاقتصادية، مما يدعم استدامة بيئة الأعمال ويحفز الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

ويتضح من ما سبق أن الذكاء الاقتصادي يشكل ركيزة استراتيجية أساسية في تحسين مناخ الأعمال، من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية، ودعم القدرة التنافسية، وتحسين جودة القرار الاقتصادي، فضلا عن دوره في مواجهة تحديات العولمة. وتؤكد الأدبيات العلمية أن تبني منظومات ذكاء اقتصادي فعّالة لم يعد خيارا تنظيميا فحسب، بل ضرورة إستراتيجية تفرضها متطلبات الاقتصاد المعاصر، وعوامل المنافسة الدولية.

المبحث الثاني: الذكاء الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في التنمية الاقتصادية

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment FDI) –من أبرز مصادر التمويل الخارجي التي تعتمد عليها الدول لدعم التنمية الاقتصادية، لما يوفره من رؤوس أموال، ونقل للتكنولوجيا، وتعزيز للقدرات الإنتاجية. ويُعرَّف بأنه تدفقات رأسمالية قادمة من خارج الدولة بهدف إنشاء أو توسيع مشروعات اقتصادية تدار بصورة مستقرة وطويلة الأجل، بما يضمن مساهمتها في الاقتصاد المضيف على المدى البعيد[8].

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبرى في سياق التنمية الاقتصادية لأنها تسهم في خلق الوظائف، نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز قدرات الإنتاج المحلي، فضلًا عن تحسين الأداء الاقتصادي العام للدولة المستقبلة للاستثمار. وقد أظهرت دراسات متعددة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر إيجابيًا على الأداء الاقتصادي للدول النامية من خلال زيادة الناتج القومي وتحسين هيكل الاقتصاد ورفع مستوى التصدير[8].

الذكاء الاقتصادي كآلية جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة

ينظر إلى الذكاء الاقتصادي اليوم ليس فقط كعملية جمع وتحليل المعلومات، بل كآلية استراتيجية تُسهم بشكل فعّال في تهيئة بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .إذ يمكن للذكاء الاقتصادي أن يوفّر بيانات وتحليلات دقيقة بشأن الفرص الاستثمارية، نقاط القوة والضعف في الاقتصاد المحلي، المحددات البيئية، وكذلك فهم متعمق للسوق العالمي، ما يمكن صانعي السياسات الاقتصادية من وضع استراتيجيات مدروسة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية [9].

وتؤكد دراسة تطبيقية أجريت في مصر أن الذكاء الاقتصادي قد حقق نتائج إيجابية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في عدة قطاعات، من خلال مراقبة البيئة الاستثمارية وتوفير المعلومات حول نقاط القوة والضعف لبناء الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق المختلفة. وتشير الدراسة إلى ضرورة قيام الدولة بدور فعال في نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة في جمع وتحليل ونشر المعلومات

الاقتصادية، مما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويسهم في اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. [10] .

ويمكن القول إن الذكاء الاقتصادي يعمل كآلية مركزية في:

1- تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة عبر تحليل اتجاهات السوق وبيئات الأعمال في القطاعات المختلفة.
2- تقييم المخاطر البيئية والاقتصادية التي قد تواجه المستثمرين الأجانب وتقديم سيناريوهات بديلة للتعامل معها.
3- تحسين جودة المعلومات المتاحة للمستثمرين عبر نشر تقارير دورية تحليلية عن بيئة الأعمال، مما يقلل من عدم اليقين المرتبط بالاستثمار [10].

وبالتالي فإن وجود منظومة ذكاء اقتصادي فعّالة يساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين الأجانب ويزيد من احتمالات دخول رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة.

آليات الذكاء الاقتصادي في تعزيز جذب الاستثمار الأجنبي

لكي يحقق الذكاء الاقتصادي دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من تفعيل مجموعة من الآليات العملية داخل منظومة المعلومات الاقتصادية، ومن أهمها:

1- نظم رصد وتحليل فرص الاستثمار

يقوم الذكاء الاقتصادي بتجميع المعلومات من مصادر متنوعة ثم معالجتها وتحليلها لتحديد الفرص الاستثمارية المرتبطة بقدرات الاقتصاد المحلي واحتياجات المستثمرين، ويشمل ذلك:

- تحليل اتجاهات الطلب في الأسواق المحلية والدولية،
- تقييم جاهزية القطاعات الاقتصادية المختلفة لاستقبال استثمارات جديدة،
- تحديد الفجوات في الإنتاج المحلي التي يمكن أن تُملأ عبر الاستثمار الأجنبي [11].

هذه المعلومات تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات سليمة تستند إلى بيانات موضوعية بدلاً من الحدس أو التوقعات غير الدقيقة، وهو ما يزيد من فرص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- تطوير قواعد بيانات مفتوحة ومحدثة

يسهم الذكاء الاقتصادي في تطوير قواعد بيانات شاملة ومحدثة بشكل دوري تتضمن معلومات عن معطيات الاقتصاد الكلي، اللوائح التنظيمية، الحوافز الاستثمارية، الفرص المفتوحة، وكذلك تقارير أداء القطاعات الاقتصادية، ويعد توفر هذه القواعد دعامة أساسية للمستثمرين الذين يبحثون عن معلومات موثوقة وجاهزة في نظام معلومات واحد يسهل الاستفادة منه عند اتخاذ القرار الاستثماري.

3- تحليل المخاطر الاقتصادية والبيئية

يشمل الذكاء الاقتصادي نماذج تحليل المخاطر التي تساعد في تقديم سيناريوهات مستقبلية للمستثمرين حول تطورات السوق، التغيرات البيئية، والتحديات المحتملة في بيئة الاستثمار، وتُعد هذه التحليلات أساسية في قرارات دخول الأسواق أو توسعة الاستثمارات القائمة.

عوامل مؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودور الذكاء الاقتصادي

تلعب عدة عوامل دورا في تحديد مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول، ومن أبرز هذه العوامل:

1- الاستقرار المؤسسي والسياسي

تُعتبر الاستقرار السياسي والمؤسسي من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تُظهر الدراسات أن المستثمرين يفضلون بيئات أعمال مستقرة من حيث القوانين، الحكم الرشيد، وضمانات حماية الملكية. وقد أظهرت تحليلات مؤسسية أن وجود مؤسسات قوية وبيئة تنظيمية مستقرة يؤديان إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن وجود نظام قضائي فعال وتعزيز سيادة القانون يُعد من المحفزات الرئيسية للمستثمرين الأجانب [12] .

2- جودة البنية التحتية

يؤثر مستوى تطور البنية التحتية في الدولة بشكل مباشر على قرار المستثمرين في الاستثمار الأجنبي، إذ تُعد البنية التكنولوجية، الاتصالات، شبكات النقل والطاقة عامل جذب مهم لضمان نجاح الاستثمارات وتسهيل عمليات الإنتاج والتوزيع.

3- حجم السوق المحلي

يمثّل حجم السوق المحلي وقوة الاستهلاك المحلي عامل جذب رئيسًا للاستثمارات الأجنبية، حيث ترى الشركات متعددة

الجنسيات أن الدخول إلى سوق كبير يعني إمكان تحقيق عوائد أعلى على المدى البعيد، وهذا يتطلب من منظومة الذكاء الاقتصادي توفير تحليلات دقيقة حول سلوك المستهلك واحتياجات السوق المحلي.

4- الحوافز والسياسات الاقتصادية

تلعب السياسات الاقتصادية الحافزة مثل الإعفاءات الضريبية، وتخفيف القيود التجارية، وتقديم الحوافز للاستثمارات الكبرى دورًا مهمًا في جذب المستثمرين الأجانب، وهنا يأتي دور الذكاء الاقتصادي في تحليل تأثير هذه السياسات على قرارات المستثمرين وتقديم توصيات مبنية على البيانات.

تجارب دولية في استخدام الذكاء الاقتصادي لجذب الاستثمار الأجنبي

تشير التجارب الدولية إلى أن الدول التي نجحت في استخدام الذكاء الاقتصادي كأداة جاذبة للاستثمار الأجنبي استطاعت تحسين بيئة الأعمال وتنشيط تدفقات رؤوس الأموال، وذلك من خلال:

- إنشاء مراكز وطنية للذكاء الاقتصادي متخصصة في تحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار وتحسين تنافسية الدولة في الأسواق العالمية.
- تطوير منصات بيانات إلكترونية تسمح للمستثمرين الأجانب بالوصول إلى معلومات مرتبطة بالبيئة الاستثمارية، الفرص المتاحة، والإجراءات المطلوبة.
- تركيز جهود التسويق الاستثماري عبر استخدام معلومات دقيقة يمكن نشرها في المؤتمرات والمعارض الاستثمارية الدولية، ما يساعد في بناء صورة إيجابية للبيئة الاستثمارية في الدولة.

وقد أظهرت دراسات واقعية أن الاستثمار الأجنبي لا يتدفق إلى الاقتصادات إلا بوجود سياسات واضحة ودور فعال للمؤسسات الوطنية المعنية بالذكاء الاقتصادي، ويؤكد ذلك نموذجٌ تطبيقي في عدد من الدول التي اعتمدت الوكالات الوطنية لتطوير الاستثمار كوسيلة فعالة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية بمختلف القطاعات. [13].

دور الذكاء الاقتصادي في عمليات صنع القرار المتعلقة بالاستثمار الأجنبي

يلعب الذكاء الاقتصادي دورًا مهمًا في تحسين جودة القرار الاستثماري المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر، عبر:

1. تقليل حالة عدم اليقين من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول البيئة الاستثمارية، التوجهات السوقية، والمنافسة الدولية.
2. تقديم سيناريوهات بديلة تساعد صانعي القرار في اختيار أفضل السياسات الاستثمارية.
3. التنبؤ بالتغيرات المستقبلية للاستثمار، مما يضمن قدرة الدولة على التكيف السريع مع التغيرات الاقتصادية العالمية.

وبذلك يصبح الذكاء الاقتصادي ليس فقط أداة تحليلية، بل عنصرًا فاعلًا في صياغة السياسة الاستثمارية الوطنية التي تحقق أقصى استفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من العرض يتضح أن الذكاء الاقتصادي يشكل أداة استراتيجية مهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر توفير المعلومات والتحليلات الدقيقة، وتطوير السياسات التنافسية، وتحسين عملية صنع القرار الاقتصادي والاستثماري. كما أن الخبرة الدولية تؤكد ضرورة قيام الدولة بتأسيس منظومات ذكاء اقتصادي متكاملة لدفع بيئة الأعمال نحو مزيد من الجاذبية أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال مؤسسات فعّالة، قواعد بيانات حديثة، وتحليلات مستقبلية مدعومة بالمنهج العلمي.

التجارب والنماذج الدولية في الذكاء الاقتصادي

أضحى الذكاء الاقتصادي عنصرًا أساسيًا في استراتيجيات الدول المتقدمة لتعزيز تنافسية الاقتصادات وجذب الاستثمارات، وصياغة السياسات الاقتصادية. وقد أظهرت التجارب الدولية نجاح الذكاء الاقتصادي في تطوير نظم مؤسسية فعّالة لدعم القرار الاقتصادي.

النموذج الفرنسي في الذكاء الاقتصادي

يُعد النموذج الفرنسي من أقدم النماذج المنظمة للذكاء الاقتصادي، وقد تأسست فيه مدرسة الحرب الاقتصادية في باريس عام 1997 لتدريب الكوادر على التحليل الاستراتيجي والتنافس الدولي [14].

الإطار المؤسسي الفرنسي

تتمثل قوة النموذج الفرنسي في وجود هيئات حكومية متخصصة

تعمل على جمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها، مع تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتبادل البيانات الاستراتيجية [14].

خصائص النموذج الفرنسي وأدواته

1. التنظيم المؤسسي الرسمي من قبل الدولة [14] .
2. تكامل الجهات الحكومية والقطاع الخاص[14].
3. برامج تدريبية متقدمة للكوادر على التحليل الاستراتيجي واتخاذ القرار [14].

التجربة الألمانية في الذكاء الاقتصادي

تركز التجربة الألمانية على بناء نظام متكامل يجمع بين الحكومة، القطاع الخاص، والجامعات [15].

مكوّنات النموذج الألماني

1. الهيئات الحكومية المتكاملة لجمع وتحليل البيانات.
2. القطاع البحثي والأكاديمي لتطوير أدوات التحليل.
3. الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم القرارات الاقتصادية [15].

دروس النموذج الألماني

يوضح هذا النموذج أهمية التنسيق بين الجهات المختلفة لضمان فعالية منظومة الذكاء الاقتصادي، مع التركيز على تحديث البيانات والتحليل في الوقت المناسب [15] .

التجارب اليابانية والأمريكية

أ – التجربة اليابانية

اعتمدت اليابان على الذكاء الاقتصادي ضمن سياساتها الصناعية والتكنولوجية، من خلال دمج الذكاء الاقتصادي مع برامج البحث والتطوير والتعاون بين الدولة والقطاع الخاص[16] .

ب – التجربة الأمريكية

تميز النموذج الأمريكي باستخدام تحليل البيانات الضخمة لدعم القرارات الاقتصادية، مع التركيز على التنافسية وحماية المصالح الاقتصادية عبر مؤسسات خاصة ووطنية [17] .

استراتيجيات الذكاء الاقتصادي في الدول الآسيوية الصاعدة

ركزت كوريا الجنوبية وسنغافورة على تطوير رأس المال البشري، نظم المعلومات، والتعاون الدولي لبناء منظومات ذكاء اقتصادي متقدم [14] .

- سنغافورة أنشأت برامج تعاون دولي لتبادل الخبرة وبناء قواعد بيانات اقتصادية متكاملة.
- كوريا الجنوبية عززت الابتكار والتحليل الاستراتيجي عبر مؤسسات البحث والتطوير [14].

التحديات المشتركة في التطبيقات الدولية

على الرغم من نجاح النماذج الدولية، تواجه تحديات تشمل: [18]

1. ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة.
2. نقص الكوادر المتخصصة في التحليل الاستراتيجي.
3. التحديات التقنية لتحديث نظم المعلومات والتحليل الوقتي.
4. حماية المعلومات الاستراتيجية من التسرب أو الاستغلال غير القانوني [19]

الدروس المستفادة للدول النامية

يمكن تلخيص الدروس المستفادة للدول النامية فيما يلي:

1. بناء إطار مؤسسي متكامل للتنسيق بين الوزارات، الهيئات البحثية، والقطاع الخاص[20].
2. تطوير برامج تدريبية ومناهج تعليمية متقدمة في الذكاء الاقتصادي[21].
3. الاستثمار في نظم معلومات حديثة وقواعد بيانات وطنية.
4. تشجيع التعاون الدولي لنقل الخبرة والمعرفة.
5. تعميم ثقافة اتخاذ القرار القائم على البيانات والتحليل العلمي[10].

وتُظهر التجارب الدولية أن الذكاء الاقتصادي أداة استراتيجية متكاملة لدعم التنافسية الوطنية وجذب الاستثمار، ومن خلال تبني هذه التجارب، يمكن للدول النامية تعزيز بيئة الأعمال، رفع كفاءة المؤسسات، وزيادة جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة[16] .

الاستنتاجات

1. أهمية الذكاء الاقتصادي كأداة استراتيجية :أظهر البحث أن الذكاء الاقتصادي ليس مجرد نظام معلوماتي، بل إطار

متكامل لدعم القرارات الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية للدول.

2. دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز مناخ الأعمال :يساهم تبني منظومات ذكاء اقتصادي فعّالة في تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين، وتحسين جودة السياسات الاقتصادية، ما يرفع من جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية.
3. أثر الذكاء الاقتصادي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :توفر منظومات الذكاء الاقتصادي معلومات دقيقة حول الفرص الاستثمارية وحجم الطلب والبنى التحتية، ما يمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات رشيدة ويزيد من فرص دخول الأسواق بنجاح.
4. الدروس المستفادة من التجارب الدولية :أظهرت التجارب الفرنسية، الألمانية، اليابانية، والأمريكية أن تكامل الجهود بين الدولة والقطاع الخاص، والاستثمار في رأس المال البشري ونظم المعلومات، يمثل مفتاح نجاح منظومة الذكاء الاقتصادي .
5. ضرورة التحول من أدوات تشغيلية إلى استراتيجية :أصبح من الواضح أن الاعتماد على الذكاء الاقتصادي كأداة استراتيجية وليس مجرد أداة تشغيلية يضمن تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة ومواجهة تحديات العولمة.

التوصيات

1. تأسيس أطر مؤسسية متكاملة :على الدول النامية بناء منظومة رسمية للذكاء الاقتصادي تشمل جميع الجهات الحكومية والهيئات البحثية والقطاع الخاص لضمان التنسيق وتدفق المعلومات.
2. تطوير رأس المال البشري :إنشاء برامج تدريبية ومناهج تعليمية متخصصة لتعزيز مهارات التحليل الاستراتيجي وصنع القرار لدى الكوادر الوطنية.
3. الاستثمار في نظم المعلومات الحديثة :بناء قواعد بيانات وطنية متكاملة، واستخدام أدوات تحليل متقدمة لدعم اتخاذ القرار الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية.
4. تعزيز الشفافية والحوكمة الاقتصادية: ضمان توافر معلومات دقيقة وموثوقة لتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وتقليل البيروقراطية والعوائق الإدارية أمام الاستثمار.
5. الاستفادة من التجارب الدولية والتعاون الدولي :تبني أفضل الممارسات العالمية مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية، والاستفادة من التعاون الدولي لنقل الخبرة والمعرفة في مجال الذكاء الاقتصادي بما يتوافق مع خصوصية الدولة.

المصادر

[1] شنيور، بروس، البيانات وجالوت: المعارك الخفية للسيطرة على معلوماتك والعالم، .ترجمة: محمد فتحي خضر. القاهرة: دار كلمات عربية للترجمة والنشر؛ 2016. ص 41.

[2] بن عيسى، محمد، الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول النامية، عمان: دار الفكر المعاصر، 2017.

[3] العنزي، فهد بن سالم، الذكاء الاقتصادي وأثره في دعم القرار الاقتصادي، الرياض: دار الفكر العربي، 2019.

[4] عبد الله، أحمد حسن، أسس الذكاء الاقتصادي وتطبيقاته في بيئة الأعمال، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 2018.

[5] بن زروق عبد القادر .**الذكاء الاقتصادي كآلية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية** .الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر؛ 2018. ص. 133–136.زاوي، جعفر وآخرون، الذكاء الاقتصادي: الإطار النظري والتجارب الدولية، النجف: دار الأعلمي، 2025.

[6] الزعبي علي حسين. الإدارة الاستراتيجية الحديثة: مفاهيم وتطبيقات. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع؛ 2016. ص.112.

[7] عبد المطلب عبد الحميد .الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية .الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع؛ 2012. ص. 45–47.

[8] الجبوري، أحمد حسن، الحوكمة المؤسسية وأثرها في التنمية الاقتصادية، بغداد: دار المنهج، 2018.

[9] بن زروق، جمال، (2018) الذكاء الاقتصادي كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتفعيل التنافسية الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (19)11.

[10] موسى، رامي محمد علي، وعبد الفتاح، محمد (2023)، الذكاء الاقتصادي كمتطلب لتحقيق التنافسية الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تطبيقية)، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، (4)44 .

[11] الكيلاني، عمار، العولمة والذكاء الاقتصادي: تحديات وفرص، عمان: دار الفكر الحديث، 2022.

[12] Kurecic, P., & Kokotovic, F. (2017). The relevance of political stability on foreign direct investment: A panel data analysis. Journal of International Studies, 10(1), 15-25. https://doi.org/10.14254/2071-8330.2017/10-1/1

[13] جعاللي، رابح، يالولي، نسرين، وبوقرة، رابح. (2022)، الذكاء الاقتصادي كآلية لتفعيل تنافسية المؤسسات وجذب الاستثمارات الأجنبية (دراسة تجارب بعض الدول)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 15(1)، 76-92.

[14] Harbulot, C. (2012). Manuel d'intelligence économique. PUF

[15] غراب، عادل، وبن عبد العزيز، سفيان. (2019)، الذكاء الاقتصادي كخيار استراتيجي لتعزيز التنافسية الدولية للدول - إشارة إلى تجارب دولية .مجلة البشائر الاقتصادية، 5(1).

[16] برحومة، مسعودة، وشنيوني، غانية. (2018). الذكاء الاقتصادي كخيار استراتيجي لدعم التنافسية الدولية وتفعيل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تجارب دولية .(مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 11(20)، 24-40.

[17] بن جدو، فاطمة الزهراء، ومعطى الله، كمال. (2020). دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز التنافسية الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (إشارة لبعض التجارب الدولية.(المجلة الدولية للاقتصاد والسياسة، 1(2)، 20-35.

[18] بوسيف، سعاد؛ وبن هني، مختار (2019) :متطلبات التطبيق في ظل العولمة (ورقلة).

[19] عبد السلام، عبد القادر .الذكاء الاقتصادي والحكومة الرشيدة .بيروت: المركز العربي للأبحاث الاقتصادية، 2014.

[20] غراب، عادل؛ وبن عبد العزيز، سفيان (2019 :(خيارات التنافسية الدولية (مجلة البشائر الاقتصادية).

[21] الحيدري، محمود .جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تحليل استراتيجي للدول النامية .النجف: دار الأعلمي، 2020.

[22] الحسن، سامي .تطبيقات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات العربية .القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2021.

[23] العربي، عبد القادر. (2018)، الذكاء الاقتصادي: المفهوم، الآليات، والمتطلبات، "دار الكتاب الجامعي(كتاب مترجم/مؤلف يتناول بوضوح إشكالية التنسيق المؤسسي في النماذج العربية والفرنكوفونية).